

العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010م

مريم عيسى مهنى(*)

الملخص: تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2010م)، مع إشارة مختصرة إلى ما آلت إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الصراع في عام (2011م)، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها:

1. اعتماد قطاع التصدير على سلعة واحدة هي النفط، مع انخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ارتفاع مساهمة صادرات النفط في هذا الناتج.
2. النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر؛ لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية.

الكلمات الأساسية: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، تنويع الاقتصاد.

Relationship of Export and Economic Growth Analytical Theory Study of Libya "1980-2010"

Mariam Essa Imhanna

Abstract: The study aims to analyze the reality of Libyan exports and the extent of their contribution to the gross domestic product growth for the period (1980-2010), with a brief reference to the oil exports after the outbreak of the conflict in (2011). Finally this study reaches the following conclusion:

1. Oil is the main commodity export; with decline in the contribution of non-oil exports in GDP compared with a rise in the contribution of oil exports.
2. Growth in gross domestic product is unstable due to its dependence on oil export revenues.

Keywords: Economic Growth, Gross Domestic Product, Export, Diversification of the Economy

(*) دكتوراه في الاقتصاد، جامعة صفاقس، كلية الاقتصاد والتصرف، تونس، 2013م، عضو هيئة التدريس بكلية المحاسبة (غريان)،
جامعة الجبل الغربي، ليبيا، meiessa503@gmail.com

مقدمة:

يمثل حجم الصادرات ونوعها أحد المتغيرات الاقتصادية التي اهتم بها الأدب الاقتصادي، وذلك باعتبارها متغيراً تفسيرياً هاماً في دالة النمو الاقتصادي؛ لذلك فإن هذا المتغير يستحق الدراسة والتحليل لتحديد دوره في الاقتصاد، وبالتالي سوف يتم الربط بين الصادرات وأبرز مؤشرات النمو الاقتصادي (وهو الناتج المحلي الإجمالي)، في دراسة نظرية تحليلية عن الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2010م)؛ وذلك لتحديد دور الصادرات الليبية (نفطية وغير نفطية) في تحقيق وتسريع نمو الاقتصاد.

مشكلة الدراسة:

تمثل الصادرات متغيراً محورياً وحيوياً؛ لأنها إحدى المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد بالعملة الأجنبية، والتي يتم الإنفاق منها على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، غير أن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي تتمثل في أنه اقتصاد وحيد الجانب، يعتمد في أغلب صادراته على سلعة واحدة هي النفط، الذي يواجه باستمرار تقلبات حادة وخطيرة في أسعاره، بسبب التغيرات في عوامل الطلب والعرض، بالإضافة إلى تأثير أسعار هذه السلعة بالعوامل السياسية والاستراتيجية، ناهيك عن دور بعض المنظمات (وأهمها أوبيك) في تحديد أسعار النفط، وهنا جاءت فكرة هذه الدراسة لبحث تلك المشكلة والتعرف عليها، وتقديم حلول لها.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من كونها تعالج مشكلة خطيرة يعاني منها الاقتصاد الليبي، وهي اعتماده على تصدير سلعة واحدة ناضبة؛ مما يجعل مستقبل هذا الاقتصاد محفوفاً بالمخاطر، وبالتالي لابد من وضع خطة إستراتيجية لاستغلال تلك الصادرات في تنمية وتنويع مختلف قطاعات الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد موقع الصادرات في الأدب الاقتصادي؛ ومن ثم تحليل دور الصادرات الليبية (النفطية وغير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي للفترة محل الدراسة؛ للتأكيد على مدى خطورة اعتماد هذا الاقتصاد على الصادرات النفطية، وأثر ذلك في الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية الدراسة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة في شكل السؤال الآتي: أنجحت سياسات الدولة الليبية خلال العقود الماضية في التقليل من الاعتماد على النفط، ومواجهة تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتسريع معدلات النمو- خاصة فيما يتعلق بزيادة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي أم أن صادرات النفط ما تزال تمثل نسبة عالية من هذا الناتج؟

ولاختبار هذه الفرضية

سنقوم بدراسة الأهمية النسبية لكل من الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي؛ لتحديد ما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد أساساً على إيراداته من الصادرات غير النفطية في تحقيق التنمية والوفاء باحتياجاتها، وصولاً إلى تنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وزيادته في نفس الوقت؛ لتحقيق النمو والرفاهية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

لإثبات فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها سيتم اتباع أسلوب التحليل الوصفي، مع الاستعانة بالجداول والرسوم البيانية؛ لتوضيح العلاقة بين فرعي الصادرات الليبية والنتائج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى تحديد مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات في تحقيق التنمية المنشودة.

الدراسات السابقة:

يمكن التعرف لجملة من الدراسات السابقة العربية والإنجليزية، التي استقينا منها كمًا من المعلومات، كان لها دور مهم في تعزيز جانبي الدراسة الحالية النظري، والتحليلي:

1- دراسة جبر (1985-2010):⁽¹⁾ استخدمت هذه الدراسة منهجية التحليل الوصفي لبيانات الصادرات وتطورها وتركيباتها؛ للتعرف على العوامل التي ساهمت في ارتفاع حجم الصادرات السودانية خلال فترة الدراسة، واستهدفت في جانبها القياسي تحليل تطور حجم الصادرات السودانية والتغيرات الهيكلية فيها، واعتمدت على فرضية أن الصادرات هي من يقود النمو الاقتصادي؛ وذلك بعد عمليات التحرير الاقتصادي التي بدأت في عام 1992؛ حيث تدفقت الاستثمارات الخارجية، وتم استخراج وتصدير النفط الخام، وهذا بدوره من المفترض أن يؤثر على حجم ونوعية الصادرات السودانية، وبالتالي فإن هذا التحليل لم يكتف بدراسة حجم الصادرات، وإنما أعطى أيضاً للتغير في هيكل الصادرات أهمية خاصة؛ لأن هذه المنهجية تسمح وبشكل مبسط باستخدام متغير توسع الصادرات، والتحول من الصادرات التقليدية إلى الصادرات المصنعة وشبه المصنعة كمتغير مؤثر وأساسي؛ لتحديد أثر نمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي. ولقد تم استخدام مجموعة من الاختبارات لفحص الخواص الإحصائية لثلاثة متغيرات هي: الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، والتركيبية النسبية للصادرات (السلع المصنعة، والسلع شبه المصنعة)؛ من هذه الاختبارات: اختبار ديربين واتسون؛ للتحقق من وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والتركيبية النسبية لها؛ حيث كانت قيمة (D.W) المحسوبة وهي (1.597) أكبر من قيمتها الجدولية وهي (0.511، 0.386، 0.322)، عند كافة مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي؛ لذا يجب رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، القائلة: بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. كما استخدمت الدراسة اختبار إنجل وجرانجر؛ لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين كل من الدخل (IogGDpT)، والتركيبية النسبية للصادرات (IogEC)، والصادرات (logEXt)، ولم تكن إشارات معالم النموذج المقدر حسب التوقعات، ففي المدى الطويل أثرت الصادرات إيجابياً على الدخل؛ بينما كان أثر التركيبية النسبية للصادرات سلبياً. وتلخصت أبرز نتائج هذه الدراسة في أن تركيبة الصادرات السودانية قد حصل بها تحول؛ بسبب دخول قطاع النفط، في حين تدهورت صادرات القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى ضعف حجم مساهمة هذه الصادرات في السوق العالمية والإقليمية، كما أن التركيبية النسبية للصادرات السودانية (التحول الهيكلي) خلال فترة الدراسة قد أثرت إيجاباً في المدى القصير على الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان تأثيرها سلباً على هذا الناتج في المدى الطويل. والنتيجة الأخيرة هي أن التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التغير في الصادرات عموماً كان يستغرق (3.6) سنوات للتصحيح، ولا يمكن قياس ذلك على عملية خروج النفط بسبب انقصال الجنوب خلال عام (2011)، وامتصاص الصدمة، وبالتالي الرجوع إلى نقطة التوازن. وتأسيساً على هذه النتائج؛ فقد أوصت الدراسة بضرورة التحول من تصدير فائض المنتجات الخام الزراعية إلى تصدير المنتجات المصنعة وشبه المصنعة، وكذلك الخدمات، وذلك من خلال التركيز على المحور الإقليمي، ومن ثم التحول إلى السوق العالمية؛ كما أوصت الدراسة بالتكامل والاستفادة

¹ - بدر الدين حسين جبر، "التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية خلال الفترة 1985-2010"، مجلة المصرفي، (الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي)، العدد الثاني والستون، ديسمبر 2011، ص 30-24.

من الموقع الجغرافي للسودان في أفريقيا وتسخيرها؛ لتحصيل المزيد من العملات الأجنبية، بالإضافة إلى ضرورة قيام معهد متخصص في التجارة الخارجية؛ لإعداد الكوادر المطلوبة، وتوجيه وتدريب العاملين في هذا المجال.

2.دراسة بن ساحة (1970-2009):⁽²⁾ كان الغرض من هذه الدراسة هو: تحديد المدى الذي يمكن أن تسهم به إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1970-2009). ففي الجانب النظري اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في طرح بعض المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي، ودور إستراتيجية تنمية الصادرات في تحقيقه، كما درست واقع الاقتصاد الجزائري وتبعيته للنفط، وأكدت على ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية. أما في جانب دراسة الحالة فقد تم إبراز دور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر قبل تطبيق إستراتيجية تشجيع الصادرات وبعدها، وذلك من خلال الاستدلال بجملة من الأرقام وتحليلها باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية، كالارتباط ومعامل التحديد وميل خط الاتجاه. ولقد استنتجت الدراسة خلال الفترة (1970-1991)، وهي الفترة التي سبقت تطبيق إستراتيجية تشجيع الصادرات أن هناك علاقة موجبة وقوية جداً بين الصادرات الإجمالية والنتائج المحلي الإجمالي، وظهر ذلك من خلال قيمة معامل الانحدار، والذي يمثل ميل مستقيم الاتجاه العام الموجب وقيمته (4.048)، ويعني ذلك: أنه إذا زادت الصادرات الإجمالية بمقدار دينار واحد، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد بمقدار معامل الانحدار وهو (4.048) دينار، كما تأكدت قوة العلاقة بقيمة معامل الارتباط وهي (0.960)، فيما سجل معامل التحديد (0.920)، وهو يشير إلى أن (92%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يكون سببها التغيرات الحاصلة في الصادرات الإجمالية، والباقي من التغيرات يعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. أما نتائج العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنتائج المحلي الإجمالي لنفس الفترة فأشارت أيضاً إلى وجود علاقة قوية وموجبة بينهما، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الانحدار وهي (182.5)، مما يعني: أنه عندما تزداد الصادرات غير النفطية بمقدار دينار واحد، سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار هذا المعامل، كما تأكدت قوة العلاقة من خلال قيمة معامل الارتباط وهي (0.807)، فيما سجل معامل التحديد (20.650)، مما يعني: أن (65%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي يكون سببها التغيرات الحاصلة في الصادرات غير النفطية، والباقي هو تغيرات يكون السبب فيها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. وعند مقارنة النتائج خلال الفترتين المذكورتين استنتجت الدراسة أن هناك تراجعاً في قوة الارتباط بين الصادرات الإجمالية والنتائج المحلي الإجمالي، فبعد أن كانت نسبة (96%) من التغير في الناتج تعود إلى تغير مماثل حصل في الصادرات الإجمالية، تراجعت تلك النسبة إلى (93.6%)؛ ويرجع ذلك إلى الدور الذي أصبح يلعبه الإنفاق الحكومي مؤخراً، كإطلاق مشاريع البنية التحتية والمساكن والمرافق الضرورية للمواطن. أما العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنتائج فقد شهدت تحسناً كبيراً، فزاد معامل ارتباط الظاهرتين من (80.7%) إلى (90.8%)، وتحولت بالتالي إلى علاقة ارتباط شديدة؛ وهو ما يشير إلى ذلك الإنجاز الذي حققته إستراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات غير النفطية، وذلك في إطار المحافظة على استقرار دخل البلد، وتحقيق استقرار معدل النمو الاقتصادي، والوصول إلى تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، من خلال إرساء قواعد الإنتاج، ورفع الطاقات

2 - مصطفى بن ساحة، ((أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1970-2009))، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيراداية، الجزائر)، ص232-233.

التصديرية؛ بتنوع الإنتاج، وكذلك الإنتاج لغرض التصدير، ورأت الدراسة أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية.

3.دراسة حويته، وشط(1977-2006):³ استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والقياسي في نفس الوقت؛ لدراسة تطور الصادرات والواردات الليبية، وذلك على أساس أن الصادرات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد مصادر التمويل. فكلما زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات كلما تحقق فائض من العملات الأجنبية الصعبة التي يمكن استخدامها في استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لتمويل الخطط التنموية، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل. وبالنسبة لجانب الصادرات فقد دلت نتائج التحليل الوصفي على أن الصادرات الليبية قد تطورت تطوراً واضحاً خلال فترات الدراسة الثلاث فيما عدا الفترة الثانية (1987-1996)، حيث بلغت في الفترة الأولى (1986-1977)، حوالي (3907.89) مليون دينار؛ بينما انخفضت في الفترة الثانية إلى حوالي (2882.26) مليون دينار، أي: بما يعادل نحو (73.75%) مما كان عليه في الفترة الأولى؛ ويرجع ذلك إلى تعرض الاقتصاد الليبي للحصار الاقتصادي، والذي كان له الأثر الواضح على قطاع التجارة الخارجية الليبية بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة، في حين ارتفعت الصادرات الليبية في الفترة الثالثة، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو (13244.34) مليون دينار يمثل نحو (338.91%)، (459.51%) مما كان عليه في الفترتين الأولى والثانية على الترتيب، وهو ما يعد مؤشراً جيداً لنمو قطاع الصادرات الليبي، وقد بلغ متوسط القيمة من الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة نحو (6651.397) مليون دينار. ومن النتائج التحليلية الوصفية لهذه الدراسة أيضاً أن زيادة الصادرات النفطية، والناجمة عن زيادة أسعار النفط - أدت بالضرورة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الليبي، الذي ارتفع من نحو 7812.6 مليون دينار كمتوسط الفترة الأولى من الدراسة، إلى نحو (30108.67) مليون دينار في الفترة الثالثة، بما يعادل نحو (385.38%) مما كان عليه في الفترة الأولى، وقد بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة نحو (15554.88) مليون دينار. وبالنسبة للجانب القياسي من الدراسة فإنه تضمن أربع معادلات كل منها تخص مرحلة معينة؛ حيث انطوت المعادلة الأولى على العلاقة بين الناتج المحلي والصادرات؛ لبيان مدى مساهمة الصادرات في هذا الناتج، وبالتالي دورها كقطاع هام وحيوي في نمو الإقتصاد الليبي، الذي يساعد في تنمية القطاعات والأنشطة القومية الأخرى؛ حيث تبين أنه في الفترة الأولى كل زيادة قدرها واحد دينار في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.02) دينار، وقد تأكدت معنوية تلك النتائج إحصائياً بمستوى معنوية 1%، وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.58)، وهو ما يشير إلى أن نحو (58%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي ترجع إلى التغيرات في الصادرات، وأن حوالي (48%) من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار. أما في الفترة الثانية وهي فترة الحصار فتوضح المعادلة أن كل زيادة قدرها واحد دينار في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.478) دينار، ولكن لم تثبت معنويتها إحصائياً؛ مما يشير إلى ثباتها النسبي حول متوسطها السنوي، وهذا يتفق مع النتائج السابقة؛ نتيجة لما تعرض له الإقتصاد الليبي خلال فترة الحصار الاقتصادي. في حين تشير المعادلة الثالثة إلى أن كل زيادة قدرها واحد دينار في الصادرات خلال الفترة الثالثة، تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.595) دينار، وقد تأكدت معنوية تلك الزيادة إحصائياً بمستوى معنوية (1%)، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.996)، وهو ما يشير إلى أن نحو (99.6%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي ترجع إلى التغيرات في الصادرات، وأن حوالي (0.04%) من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار. وأخيراً فإن المعادلة الرابعة تضمنت فترة الدراسة

³- عبد السلام إمام حويته، محمد علي شط، ((تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977-2006)).

بالكامل (1977-2006)، وقد أشارت إلى أن كل زيادة قدرها واحد دينار في الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة كلها تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.779) دينار، وقد أكدت معنوية تلك العلاقة إحصائياً بمستوي معنوية 1%، وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.96)، وهو ما يشير إلى أن نحو (96%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي ترجع إلى التغيرات في الصادرات وأن حوالي (4%) من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار.

4. دراسة أبو غالية، (Abughalia, 2010-1978): (4) تختص هذه الدراسة بفحص تأثير الحظر الاقتصادي على التجارة الخارجية الليبية في كل من الصادرات والواردات، وعلى وجه الخصوص تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال عما إذا كان الحظر الاقتصادي من أمريكا (1991-1981)، ومن الأمم المتحدة (1999-2003) لديه تأثير كبير على التجارة الخارجية الليبية على مدى ثلاث فترات، تمثل مدة الدراسة، وهي: (1978-1991)، (1992-2003)، (2004-2010). ولقد ارتأينا تلخيص نتائج الدراسة، والخاصة فقط بجانب الصادرات؛ باعتباره يستخدم مؤشر الصادرات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتوافق مع متغيرات دراستنا، مع اختلاف الفترة الزمنية؛ حيث ركزت الدراسة في جانبها الوصفي على تحليل جانب الصادرات الليبية والتي بلغت في الفترة الأولى (3907.89) مليون دولار، ثم انخفضت في الفترة الثانية إلى (2882.26) مليون دولار، ويعني ذلك: أنها انخفضت بما نسبته (73.75%) مما كانت عليه في الفترة الأولى؛ ويرجع ذلك إلى تعرض الاقتصاد الليبي لفترة الحظر الاقتصادي التي كان لها أثر سلبي على قطاع التجارة الخارجية عمومًا وقطاع الصادرات بصفة خاصة. ومن جهة أخرى فإنه عند دراسة متوسطات بعض المؤشرات الأخرى، والمتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (1978-2010) - قد تبين تطور وازدهار قطاع الصادرات، والذي يرجع أساسًا إلى نمو صادرات النفط، كما تبين الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، والذي انعكس بدوره على تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي الذي ازداد في الفترة الثالثة إلى حوالي (30108.67) مليون دولار، أي: بما يعادل (385.38%) مما كان عليه في الفترة الأولى، وقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي (15554.80) مليون دولار خلال فترة الدراسة بالكامل (1978-2010). أما الجانب التطبيقي من الدراسة فهو يستخدم أربعة نماذج قياسية تقيس كل منها العلاقة بين الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الدراسة الأربعة؛ حيث أشارت قيمة معامل التحديد خلال الفترة الأولى (1978-1991) إلى أن (85%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يرجع سببها إلى التغيرات في الصادرات، وباقي التغيرات وهي (15%) تعود إلى عوامل أخرى من خارج النموذج، كما تشير هذه العلاقة إلى أن الزيادة في الصادرات بقيمة واحد دولار تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة معامل الانحدار وهي (1.02) دولار، وذلك عند مستوى المعنوية (1%). أما الفترة الثانية (1992-2003) فكانت نتائجها بأن قيمة معامل التحديد (0.17)، وهي تشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين متغيري الدراسة، وتعني قيمة معامل التحديد هذه: أن (17%) فقط من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يكون سببها التغير في الصادرات، والباقي وهو (83%) من التغيرات يكون السبب فيها هو متغيرات أو عوامل أخرى تتحدد من خارج النموذج؛ ويرجع ذلك إلى تعرض الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة للحصار الاقتصادي، وهذه هي الإجابة على تساؤل الدراسة فيما إذا أثر الحصار الاقتصادي بالسلب على قطاع التجارة الخارجية الليبية، وبالنسبة لمعامل الانحدار (1.478) فهو يشير إلى أن الزيادة في الصادرات خلال هذه الفترة وبمقدار دولار واحد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.478) دولار عند مستوى

معنوية (1%). وبالنسبة للفترة الثالثة (2004-2010) أشارت قيمة معامل التحديد (0.995) إلى العلاقة الموجبة والقوية جداً بين الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي؛ حيث أن (99.5%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى الزيادة في الصادرات، والباقي وهو (0.05%) فقط يعود إلى متغيرات خارجية لا يتضمنها النموذج. كما تشير هذه العلاقة حسب قيمة معامل الانحدار (1.595) إلى أن الزيادة في الصادرات بقيمة واحد دولار، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة هذا المعامل، وذلك عند مستوى المعنوية (1%). وتشير الفترة الرابعة وهي فترة الدراسة الكاملة أي (1978-2010) إلى أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الليبية؛ ويدل على ذلك معامل التحديد (0.96)، وهو يعني أن (96%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يكون السبب فيها التغير في الصادرات، ويبقى (48%) من تلك التغيرات تعود إلى عوامل أخرى لا يأخذها النموذج بعين الاعتبار. كما أن الزيادة في الصادرات بدولار واحد، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة معامل الانحدار، وهي (1.779) عند مستوى المعنوية (1%). كما تأكدت المعنوية الكلية لنموذج الانحدار خلال فترة الدراسة الكلية؛ حيث كانت القيمة المحسوبة لاختبار فيشر $F=669.5$ عند مستوى معنوية (1%). وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة السعي إلى الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال الدخول في اتفاقيات تجارية واتفاقيات مع عدد من الدول والأسواق الدولية. وضرورة تنويع قاعدة الصادرات، وخاصة الصادرات التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية، مثل: الصناعات التي تعتمد على قطاع النفط (البتر وكيمياويات)، وتشجيع ودعم القطاع الخاص؛ وذلك ليكون له دور فاعل في تنمية قطاع الصادرات، وإعادة توجيه عائدات النفط والفائض التجاري للاستفادة منها في رفع مستوى إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى. بالإضافة إلى ضرورة رفع مستوى معدلات الأداء في مختلف القطاعات الاقتصادية.

5. دراسة محمد، صليحة، ونبيلة، (Mhammad& Saliha& Nabeela1980-2009): استهدفت هذه الورقة دراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، ولقد استخدمت بيانات من (30) عام (1980-2009)؛ لتقييم تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في باكستان. لقد اتفقت الأدلة التجريبية في هذه الورقة مع فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، واستنتجت هذه الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في باكستان؛ وبالتالي فإنه يمكن تعزيز نمو الاقتصاد عن طريق التصدير، من خلال الوصول إلى الأسواق العالمية، وهذا بدوره يعزز وفورات الحجم. وفي الدراسة التجريبية تمت الاستعانة بنموذج الانحدار اللوغاريتمي لاشتقاق نموذج النمو المتكون من ثلاثة متغيرات؛ وكان من نتائج هذا النموذج وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في البلاد؛ كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين المتغير المستقل الثاني، وهو الصادرات، وبين النمو الاقتصادي، أما التضخم فهو يرتبط إيجابياً كذلك بالنمو الاقتصادي. وبالنسبة للنتائج الإحصائية فقد تأكدت المعنوية الإحصائية للنموذج ككل باختبار "F"، التي بلغت قيمتها المحسوبة (1.43)، وهي تنحصر في المدى (1.5-2.5) لإحصائية (F) عند مستوى معنوية (1%)، كما تأكدت معنوية كل متغير على حدة باختبار "t"؛ أما قيمة معامل التحديد حوالي ($R^2=0.99$) فكانت مرتفعة وتشير إلى قوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ وهذا يعني أن حوالي (99%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها بالتغيرات في المتغيرات المستقلة، وهي سعر الصرف والتضخم والصادرات. أما بقية التغيرات، وهي حوالي (1%) فترجع إلى متغيرات من خارج النموذج، يتضمنها المتغير العشوائي. أما قيمة اختبار ديربين واتسون فقد أشارت إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في

النموذج؛ حيث كانت قيمة (D) المحسوبة (1.43)، وهي أقل من (2). ولكن لا يمكن اتخاذ المنهج الموجه نحو التصدير كمثال أعلى لتحقيق النمو الاقتصادي؛ بسبب ما يشوبه من آثار مقلقة على الاقتصاد الباكستاني؛ غير أنه يمكن ملاحظة أن هذا النمط من النمو يمكن أن ينجح في الاقتصادات الموجهة للتصدير مثل: كوريا؛ وذلك لأن السياسات التقييدية والاضطرابات السياسية المستمرة جعلت باكستان أقل قدرة على المنافسة. وهنا لابد من تجنب الرأي القائل بتقييد التجارة، أي: تقليل الصادرات، بل يجب التغلب على الحواجز التجارية من خلال السياسات المناسبة. ويمكن تغطية المزيد من المناطق بالدراسات المستقبلية الخاصة باستخدام بعض المنتجات التصديرية، ويمكن أيضاً أن تجرى دراسات أخرى لأثر المساهمين الرئيسيين للتصدير على النمو الاقتصادي.

6.دراسة ريتشارد، بيتر، وأنطوني،(Richard & Peter & Anthony 2010-1986)⁶

استعرضت هذه الدراسة في جانبها النظري مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة، نذكر بعضها مثل: دراسة (Onitiri (2003) Largely (2005) Ram، (2008)، وكذلك دراسة روبرتسون (1938)، والتي ركزت على تبرير تدابير سياسة التصدير؛ فهو يقول: إن التصدير هو المحرك للنمو الاقتصادي، وبالتالي يجب بذل الجهود لتعزيز الإنتاج المعد للتصدير. وبالنسبة للجانب القياسي من هذه الدراسة، فقد أجري لمعرفة تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء الاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1986-2010)؛ حيث تم اتباع منهج القياس الاقتصادي لتحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)؛ وذلك لإجراء التحليل الكمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي: سعر الفائدة (INR)، الصادرات غير النفطية (NOE)، القطاع الزراعي (AGS)، القطاع الصناعي (MFS)، الإنفاق الحكومي الجاري (GRX)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إنفاق رأس المال الحكومي (GCX)، وسعر الصرف (EXR). ومن الدراسة التجريبية القياسية أمكن تقديم النتائج الآتية: 1. عند دراسة العلاقة بين الصادرات غير النفطية (NOE) كمتغير تابع، وبقية المتغيرات المستقلة، وهي: سعر الصرف، وسعر الفائدة، والإنفاق الحكومي، ورأس المال الحكومي؛ استنتجت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتشير إلى ذلك قيمة معامل التحديد، وهي (0.89)، وهذا يعني: أن حوالي (89%) من التغير في الصادرات غير النفطية يعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة محل الدراسة، ويبقى فقط (11%) من التغير يعود إلى متغيرات أخرى من خارج النموذج، يتضمنها الخطأ العشوائي. أما إحصائية "F" فهي تشير إلى معنوية النموذج؛ وذلك لأن قيمتها المحسوبة (42.26) أكبر من قيمتها الجدولية (2.78)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أما بالنسبة لقيم اختبار ديربين واتسون للارتباط الذاتي، فهي تكشف عن عدم استقرار النموذج؛ لأن قيمة (DW) المحسوبة (1.49) أقل من (2). 2. عند دراسة العلاقة بين القطاع الزراعي (AGS) كمتغير تابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة، وهي: سعر الصرف، وسعر الفائدة، وإنفاق رأس المال الحكومي، والإنفاق الحكومي الجاري؛ استنتجت الدراسة بأن هناك علاقة إيجابية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة، وتؤكد ذلك قيمة معامل التحديد، وهي (0.90) بمعنى: أن حوالي (90%) من التغير الحاصل في المتغير التابع يكون سببه التغير في المتغيرات المستقلة، أما باقي التغيرات، وهي حوالي (10%) فقط فيكون سببها متغيرات خارجية، ينطوي عليها المتغير العشوائي. ولقد ثبتت المعنوية الكلية للنموذج بسبب قيمة "F" المحسوبة (44.12)، فهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.78)، مما يعني بالضرورة رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، بأن

Richard Somiari, The Impact of Macroeconomic Variables on Non Peter Uzomba, 'Anthony Imoisi Ilegbinos

6- Oil Exports Performance in Nigeria, 1986-2010, Journal of Economics and Sustainable Development Vol.3, No.5, 2012, pp27-40.

هناك تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. كما أن نموذج الانحدار هذا أيضاً غير مستقر؛ نظراً لوجود مشكلة الارتباط الذاتي، والذي أشارت له قيمة (DW) المحسوبة (0.86)، فهي أقل من (2). أما العلاقة بين قطاع الصناعة (MFS) كمتغير تابع، وبقية المتغيرات المستقلة، وهي: سعر الفائدة، وسعر الصرف، والإنفاق الرأسمالي الحكومي، والإنفاق الحكومي الجاري؛ فقد استنتجت منها الدراسة أيضاً وجود علاقة إيجابية وقوية نسبياً بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وأشارت إلى ذلك قيمة معامل التحديد (R^2) وهي (0.82)، وهذه تعني: أن حوالي (82%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع يكون سببها الرئيسي التغير في المتغيرات المستقلة أما الباقي، وهو حوالي (18%) - فيكون سببها متغيرات من خارج النموذج، يتضمنها حد الخطأ العشوائي. أما قيمة (F) المحسوبة (23.07) فتشير إلى معنوية نموذج الانحدار؛ لأنها أكبر من قيمتها الجدولية (2.78)، وهذا يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، أما قيمة اختبار ديربين واتسون فإنها تشير إلى عدم استقرار النموذج أيضاً؛ لأن قيمة (DW)، وهي (0.46) أقل من (2)؛ وهو يعني أن النموذج به مشكلة الارتباط الذاتي. 4. وأخيراً فإنه عند قياس العلاقة بين المتغيرات المذكورة كانت النتيجة أن هناك ارتباطاً قوياً بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة؛ أي: أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري تسببها التغيرات في كل من: سعر الصرف، وسعر الفائدة، والإنفاق الحكومي الجاري، وإنفاق رأس المال الحكومي؛ وباقي التغيرات وهي (9%)، يكون سببها متغيرات من خارج النموذج، ويتم تضمينها في حد الخطأ. وكانت قيمة (F) المحسوبة (50.0)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.78)؛ وهذا يتطلب رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة، والتي ترى بأن المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع؛ كما تشير قيمة اختبار ديربين واتسون إلى عدم استقرار النموذج؛ لأن (DW) هي (0.74)، وهي أقل من (2). وأخيراً يجب ملاحظة نتيجة مهمة، وهي أن جميع النتائج السابقة جاءت عند مستوى دلالة أو معنوية إحصائية (5%)، وهذا ما يؤكد ضعف مساهمة كل من سعر الفائدة، ورأس المال والإنفاق الحكومي الجاري؛ وبالتالي أوصت الدراسة وصولاً إلى تحسين أداء الاقتصاد النيجيري بما يأتي:

1. ضرورة زيادة الاستثمار في مجالات الصادرات غير النفطية، وقطاع الزراعة، وقطاع الصناعة.
2. يجب على الحكومة زيادة تخصيص رأس المال، والإنفاق الحكومي الجاري، مع زيادة الإقراض وتخفيض سعر الفائدة؛ لجذب المستثمرين.
3. يجب زيادة الإقراض الحكومي للقطاعات الإنتاجية، وهي: الزراعة والصناعة، وتقليل التركيز على قطاع النفط؛ وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي.
4. يجب زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الصادرات غير النفطية (صادرات زراعية وصناعية)؛ لأنها الطريقة الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام.

الاستنتاج من عرض الدراسات السابقة:

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نستنتج أن جميعها يدرس الصادرات باعتبارها قائداً للنمو الاقتصادي؛ غير أن بعضها اختلف عن الدراسة الحالية بتناولها العلاقة بين الصادرات ومتغيرات أخرى، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذه المتغيرات مثل: سعر الفائدة، وسعر الصرف، والاستثمار، والإنفاق الحكومي. كما أن الدراسات السابقة اختلفت في منهجيتها، فاستخدم بعضها منهج التحليل النظري والوصفي؛ وبعضها استخدم التحليل القياسي. غير أن النتيجة النهائية لكافة الدراسات كانت تصب في قناة واحدة، وهي ضرورة ترقية قطاع الصادرات وتنويعه؛ باعتباره قائداً للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والصادرات في الأدب الاقتصادي تمهيد:

يمثل حجم الصادرات أحد المتغيرات الاقتصادية التي اهتم بها الأدب الاقتصادي؛ وذلك باعتبارها متغيراً تفسيرياً هاماً في دالة النمو الاقتصادي؛ لذلك لا بد من إعطاء لمحة تاريخية عن دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ظل الأفكار الاقتصادية المختلفة؛ حيث تلعب الصادرات دوراً بارزاً في إحداث النمو الاقتصادي باعتبارها مأكنة للنمو؛ وبالتالي سيتناول هذا المبحث موقع الصادرات في الأدب الاقتصادي وعلاقتها بالنمو أولاً، ومن ثم تلخيص أبرز سمات التصدير في الدول النامية.

أولاً: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

1. العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر التجاري:

"اعتبر التجاريون أن تحقيق تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير من الثروة؛ الأمر الذي يحتم على الدولة تقييد وارداتها وتشجيع صادراتها؛ للحصول على القدرة الشرائية التي تستخدمها في الحصول على احتياجاتها من الخارج"⁽⁷⁾، ولقد كان ذلك خلال القرنين السادس عشر، والسابع عشر، وأوائل القرن الثامن عشر؛ حيث قاموا بالتأكيد على ضرورة قيام الدولة بزيادة ما لديها من ثروة كالذهب والفضة المتاحة، والتي تمنح الدولة القوة حسب رأيهم، ومن هنا تظهر أهمية وضرورة تشجيع الصادرات؛ لأن التجارة الخارجية هي التي ستنجح تحقيق فائض تجاري عن طريق زيادة الصادرات على الواردات، وبالتالي فقد نظر التجاريون إلى هذا القطاع على أنه الوسيلة الوحيدة للحصول على الثروة، ومن ثم شغلت التجارة الخارجية مكانة مهمة في الفكر التجاري من بين وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى⁽⁸⁾. ولقد تضمنت سياسة تشجيع الصادرات عند التجاريين، تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل، والعمل باستمرار على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة، وخاصة في الدول المكتشفة حديثاً، وتقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية، وإنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور، وإنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير، وتخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر للخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة، وأيضاً رد بعض الرسوم والضرائب التي تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام.⁽⁹⁾

ونفهم من وجهة نظر التجاريين هذه أنهم كانوا يوافقون على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال دعم وتشجيع الصادرات من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج بتخفيض أجور العمال من ناحية أخرى؛ وصولاً إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري؛ حيث "طالب التجاريون بدولة قوية ومؤثرة، بحيث تستطيع أن تدافع عن المصالح التجارية، وتحطم الكثير من الحواجز التي أقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري"⁽¹⁰⁾.

2. العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر الكلاسيكي:

منذ مطلع القرن الثامن عشر انعكست وجهة نظر التجاريين المؤمنة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبدأت الأفكار الكلاسيكية في الظهور؛ حيث نادى الكلاسيك بحرية التجارة

7 - عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - القطاع الزراعي - حالة التمور الجزائرية، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ص6.

8 - ينظر: أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون رقم طبعة، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1975)، ص3.

9 - عبد الرزاق بن هارون، مرجع سبق ذكره، ص6.

10 - نبيل جعفر عبد الرضا، (دور الدولة في الاقتصاد العراقي)، (صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3718، 2012)، www.alhewar.org تاريخ الاطلاع 2012/6/3.

الخارجية، وقيام مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ فسادت فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وظهرت أفكار جديدة معاكسة لأفكار التجاريين، ولقد تناول العلماء الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق الغلة المتزايدة، وتشجيع الاستثمار لضمان تحقيق أكبر كفاية ممكنة للموارد المحلية؛ بالإضافة إلى تركيزهم على ضرورة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لغرض إنتاج السلع التصديرية؛ حيث أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال وما يترتب عليه من التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقي والادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم، مما يعني نظرتهم إلى الصادرات كونها قوة محركة للنمو الاقتصادي.⁽¹¹⁾

كما أن العلماء الكلاسيك بينوا فوائد التبادل التجاري بين الدول، وتحاول نظريتهم تفسير ثلاثة أمور:⁽¹²⁾

الأمر الأول: يتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي.

الأمر الثاني: يختص بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية، أي: تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة.

الأمر الثالث: يتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ما طرأ ما يخل به.

3. العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الفكر الكنزي (الحديث):

لقد قام كنز بتحليل قضايا التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وكان من أبرز اهتماماته في هذا المجال "تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي، حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة"⁽¹³⁾، وتقوم الفكرة الأساسية في نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير (أو في الاستثمار)، فإن الزيادة الكلية في الدخل القومي تكون أكبر؛ بسبب الزيادات المضاعفة، وهكذا تؤدي الزيادة المبدئية في الإنفاق إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي؛ ويتم تعريف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في (الصادرات) التي أحدثت هذه الزيادة الكلية⁽¹⁴⁾؛ غير أنه بعد ذلك ظهر بعض الاقتصاديين بوجهة نظر مختلفة، مثل: "ميردال"، والذي يرى أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، طالما أن الدول الرأسمالية الصناعية هي المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي تمارس استغلال ونهب ثروات الدول النامية الضعيفة؛ ناهيك عن المنافسة الكبيرة بين تلك الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ ورؤوس الأموال في العالم، ويرى بالتالي أن أي تقدم يمكن أن تحققه صادرات الدول النامية يرجع في الأغلب إلى الدول الصناعية المتقدمة⁽¹⁵⁾، أما "نيركسه" فهو يرى أن التجارة الخارجية ماهي إلا أداة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها أداة لتوزيع الموارد التوزيع الأمثل؛ ولقد استدل على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في بعض الدول الحديثة مثل: كندا وأستراليا والأرجنتين، وبالتالي فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالصادرات في الدول النامية نظرًا لما تواجهه هذه الصادرات من عقبات كثيرة⁽¹⁶⁾.

11 - عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011، (مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1)، ص 352.

12 - الصادق بوشناف، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية - حالة مجمع صيدال، (رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006، 2007)، ص 1.

13 - عبد الرزاق بن هارون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

14 - محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، بورسعيد، الاسكندرية، 1977، ص 185-190.

15 - عبد الرزاق بن هارون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

16 - عمر محمود أبو عيدة، مرجع سبق ذكره، ص 352، 353.

وعموماً فإن تجارب الدول النامية التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات، أثبتت أن تنمية وتنويع الصادرات تعمل على تسريع النمو الاقتصادي أكثر من أية سياسة أخرى؛ كما أن أغلب الدراسات أكدت على أن الحل لمواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات الدول النامية، هو الاهتمام بقطاع التصدير، ورسم إستراتيجيات التسويق الدولي له.⁽¹⁷⁾

ثانياً: سمات التصدير في الدول النامية:⁽¹⁸⁾

1. من سمات التصدير في الدول النامية: تركيز الصادرات في عدد محدود من السلع، وعدم قدرة هذه الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق العالمية بالنسبة للسلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.
 2. عدم الاستقرار في الحصص التصديرية لهذه الدول؛ بالرغم من أهمية قطاع التصدير لأغلبها؛ حيث تتجاوز مساهمة هذا القطاع في المتوسط (30%) من الناتج المحلي الإجمالي.
 3. ضعف مرونة التركيبة السلعية لصادرات الدول النامية، وعدم مسايرتها لحركة وتطور هيكل التجارة العالمية، وتطور الطلب العالمي.
 4. غياب التخصص العمودي في أغلب الصناعات، وكذلك ضعف التجارة داخل نفس الصناعة؛ ناهيك عن ضعف عنصر التكنولوجيا المستخدمة.
 5. ضعف مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات حيث لا تتعدى (10%).
 6. عدم القدرة على الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها اقتصادات هذه الدول؛ حيث يتجه الطلب العالمي بالطبيعة نحو السلع كثيفة الأحجام، والسلع المتميزة ذات المهارات العالية؛ وهذه الدول تصدر في الغالب المواد الأولية والسلع التحويلية البسيطة.
- وفي هذا المجال تجب الإشارة إلى أن الدول النامية تفنق في سلسلة قطاعها الصناعي لعدة حلقات مهمة، كما أنها غالباً لا تستثمر في قطاعات إنتاجية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد، وإنما تستثمر في قطاعات غير إنتاجية لا يتعدى العمل بها بعض المراحل الأولية، كتقنية المواد الخام الأولية من الشوائب، وعمليات تكرير النفط، كما هو حاصل في الدول النفطية؛ فتكون المحصلة صادرات أولية وناضبة يكتنف تصديرها العديد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا يدعوها إلى ضرورة تنويع هيكلها الإنتاجية.

المبحث الثاني: الصادرات الليبية

تمهيد:

نستخدم الاستقرار لبيان أثر الصادرات على الاقتصاد الوطني؛ وذلك في صورة تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي رئيسي على حدوث النمو بين الصادرات النفطية وغير النفطية؛ وصولاً إلى التعرف على مدى درجة التوافق بين نتيجة هذا التحليل وبين واقع الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن هذا المبحث سيتناول أولاً: مخاطر اعتماد الاقتصاد الليبي على الصادرات النفطية، وثانياً: تحليل الجدول رقم (1) لتوضيح تلك العلاقة.

17 - وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

18 - أنظر: مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، (مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت)، العدد الخمسون، السنة الخامسة، فبراير 2006، ص 2، 3.

أولاً: مخاطر الاعتماد على الصادرات النفطية: (19)**1. المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط في السوق النفطية العالمية:**

إن الاعتماد الكبير والمتزايد على الإيرادات من الصادرات النفطية سوف يؤدي حتماً إلى تذبذب وعدم استقرار الدخل من العملات الصعبة، والتي يستخدمها الاقتصاد الوطني في سد الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج؛ ويتم تفسير ذلك عند تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النفط الخام الذي يتأثر بالطلب العالمي، وموقف دول منظمة أوبك، وأسعار السلع البديلة الأخرى، واحتياجات التنمية في الدول النفطية الأخرى، وغير ذلك من عوامل تكنولوجية وسياسية واقتصادية. وبالنظر إلى السمة الريعية للاقتصاد الليبي فإن أسعار الصادرات النفطية تمثل مؤشراً مهماً في التأثير على برامج التنمية؛ ففي منتصف الثمانينات عندما أدى فائض العرض من النفط في السوق العالمية إلى انخفاض أسعاره لحد الانهيار؛ فقد انخفض سعر نفط البريقة الليبي من (41) دولار عام (1981) إلى (9.63) دولار عام (1986)، واستمر هذا الانخفاض لغاية عام (1989)؛ حيث بلغ فيه سعر النفط الخام (10.13) دولار للبرميل؛ ولقد أدى هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى تراجع إيرادات تصدير النفط الخام إلى الحد الذي عجزت فيه الدولة عن القيام بأعباء العملية التنموية؛ غير أنه ومع بداية الألفية الجديدة أخذت أسعار النفط في الارتفاع، وسجلت أرقاماً قياسية (70) دولاراً للبرميل عام (2006)، وازدادت إيرادات الدولة تبعاً لذلك، وازداد الإنفاق على مشروعات التنمية، وشهدت هذه الفترة أيضاً عودة العمل بالخطط التنموية، بعد أن كان التخطيط قد توقف خلال الثمانينات، واختلفت أهداف الخطط التنموية الجديدة، حيث ركزت إنفاقها على النهوض بقطاعات بديلة عن النفط؛ لتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذه القطاعات مثل: السياحة والتجارة، وتشجيع الصناعات التصديرية والصناعات الصغيرة، وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ غير أنه وبعد أربعة عقود من الجهود المبذولة لتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي الليبي لصالح الأنشطة غير النفطية- فإن هذا الاقتصاد ظل معتمداً على قطاع النفط الذي بقي مهيماً على الصادرات حتى نهاية سنوات الألفية الجديدة، فمثلاً شكلت الصادرات النفطية في عام (2004) ما نسبته (96.3 %) من إجمالي الصادرات؛ ويكمن الخطر في الاعتماد على هذا القطاع وصادراته في أنه لم يساهم في تنمية وتطوير القطاعات الأخرى، كالصناعة والزراعة بالشكل المطلوب، فهو يستوعب نسبة قليلة من العمالة المحلية، وتسيطر الشركات الأجنبية على استثماراته والتكنولوجيا المستخدمة فيه، وهذا كله أدى في النهاية إلى أن يصبح قطاع النفط قطاعاً غريباً منفصلاً عن بقية قطاعات الاقتصاد الكلي التي تعاني من التخلف، وبالتالي فإن اعتماد الاقتصاد الليبي على الصادرات النفطية يجعله عرضة لتقلبات السوق العالمية للنفط، الأمر الذي يجعل تمويل برامج التنمية مرهوناً بمدى استقرار هذه السوق، خاصة في ضوء عدم وجود صادرات أخرى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق نوع من الاستقرار في العائدات.

2. المخاطر الناجمة عن تحويل العائدات النفطية إلى الخارج:

فبدلاً من أن يتم استثمار الفوائض من العائدات النفطية في مشروعات إنتاجية زراعية وصناعية تستخدم عمالة محلية، وتقضي بالتالي على البطالة؛ وتتيح أيضاً استخدام الموارد الاقتصادية ومستلزمات الإنتاج المحلية لدعم الاقتصاد الوطني؛ بالإضافة إلى استخدام جزء من تلك العوائد في إقامة مراكز التأهيل والتدريب للأفراد لتجعلهم منتجين؛ إلا أن ذلك لم يحدث في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الماضية؛ حيث اتسم الاقتصاد الليبي بضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات، كما أشارت إلى ذلك خطط التنمية الأولى؛ وبالتالي اتجه استثمار العائدات من

الصادرات النفطية إلى الخارج، وعلى الرغم من صدور القرار رقم (5) لسنة (1997) وتعديلاته؛ غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يرتق إلى المستوى المطلوب، كما أن معظم الاستثمارات كانت تتم في مجال النفط، وهذا في صالح الدول المتقدمة، ومن شأنه إفقار الاقتصاد الوطني؛ وذلك لأن الأرباح الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتقدمة المتلقية تعاد إلي الاقتصاد الوطني، مع حدوث نقص في الموارد السيادية له؛ نتيجة الإعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة. ومن ناحية أخرى فإن استثمار العوائد النفطية بالداخل، والذي تقوم به الشركات النفطية الأجنبية له آثار سلبية وخطيرة؛ لأن تلك الشركات تخلق روابط ثقافية وتبعية تكنولوجية، مع حدوث تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للاقتصاد الليبي، والمتمثلة في ظاهرة الازدواجية؛ وكل ذلك يؤكد على مخاطر اعتماد الاقتصاد على عوائد صادراته النفطية، والتي تتسم حصيلتها في الغالب بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي، فأى هزة في الأسعار العالمية سوف تنعكس بشكل سلبي ومباشر على برامج التنمية.

3. مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:

إن سيطرة الدولة على مواردها وثرواتها الطبيعية ترتبط مع ما تتلقاه من دعم سياسي محلي ودولي؛ غير أن الدول النامية النفطية ومنها ليبيا لم تحظ بمثل هذا الدعم في كثير من الأوقات، وذلك كما حصل في عام (1973)، عندما تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط مع شركاتها النفطية من بسط سيطرتها على صناعة النفط في الدول النامية؛ الأمر الذي مكنها من التحكم في الأسعار والإنتاج؛ بما يخدم مصالحها. كما أن منظمة أوبك لم يبرز لها ذلك الدور الكبير في ضمان الاستقلال الاقتصادي للدول النفطية، وتحقيق الاستفادة المثلى من الثروة النفطية؛ ويبرز ذلك من خلال انخفاض القيمة الحقيقية لسعر النفط بدلالة معدلات التبادل بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط؛ الأمر الذي جعل الدول النفطية، ومنها ليبيا تنفق جزءاً كبيراً من عوائدها النفطية على وارداتها من الدول الصناعية المستوردة للنفط، والتي تتسم أسعارها بالارتفاع الشديد بسبب التضخم، وهنا يبرز خطر استمرار الدول النامية النفطية في الاعتماد على إيراداتها من صادرات سلعة لا تتحكم في أسعارها في السوق العالمية.

ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الليبي لم يحقق استقلاله الاقتصادي عن العالم الخارجي طيلة السنوات الماضية؛ حيث إنه وبالرغم من اعتماده الكبير على قطاع النفط في الحصول على إيرادات الصادرات النفطية، والتي يستخدمها في تمويل العمليات التنموية، إلا أن مساهمته في تطوير وتنمية القطاعات الأخرى كانت باستمرار محدودة. فصغر حجم العمالة التي يستوعبها هذا القطاع، وسيطرة الشركات الأجنبية على الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة؛ جعله يتحول إلى قطاع حديث ومتطور منفصلاً عن باقي القطاعات التي تعاني من التخلف؛ الأمر الذي أدى إلى إحداث نوع من عدم التوازن القطاعي في هذا الاقتصاد، وبالتالي تدهورت نسبة مساهمة قطاعي الإنتاج الرئيسيين، وهما الصناعة والزراعة - في الناتج المحلي الإجمالي، باعتبارهما المصادر البديلة عن دخل النفط، كما أخذ قطاع التجارة الخارجية في التزايد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح؛ كانعكاس لحالة الانفتاح الاقتصادي، وهو الأمر الذي يظهر اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج في توفير احتياجاته، مما يؤكد عدم تحقيقه للاستقلال الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى عدم مرونة الصادرات وارتباطها بتغيرات سوق النفط العالمية.

4. مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن الاستخراج المستمر للنفط يعني بالضرورة نضوب مكامنه؛ كما أن عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط قد تتطلب صرف مبالغ كبيرة، وفي الأغلب قد تمنى بالفشل؛ وهذا يقتضي تعبئة رؤوس أموال طائلة لتعويض برميل نفط واحد مستخرج من باطن الأرض؛ وبالتالي فإن تصدير النفط مباشرةً وهو خام، والاعتماد على إيراداته في تمويل العمليات التنموية سوف يولد

حتمًا نموًا غير منتظم؛ نظراً لعدم استثمار إيرادات هذه الصادرات بالشكل الأمثل. ولا شك أن الثروة النفطية يمكن أن تولد تدفقاً كبيراً من الدخل المستدام للاقتصاد الوطني؛ بالرغم من أنها ناضبة؛ حيث يمكن لإدارة مالية مناسبة أن تحول العائد القابل للنفاذ إلى دخل سنوي دائم، وعلى امتداد أمد طويل وغير محدود، وذلك من خلال استخدام عائدات الصادرات النفطية في تعزيز النمو غير النفطي في القطاعات الإنتاجية؛ لضمان مواجهة التقلبات والصدمات النفطية، وبالتالي تعويض ما يتم استخراجها من النفط الخام، وهذا يتفق مع مفهوم التنمية المستدامة، والذي يتضمن اعتبار أن الدخل المالي الناجم من بيع الأصل النفطي يعوض الأصل نفسه؛ لذلك فإن المحافظة على الإيرادات الحالية من الصادرات النفطية واستدامتها في صورة استثمارات حقيقية سيحقق حتمًا التنمية المستدامة.

وتجب الإشارة في هذا المجال إلى أن إدارة القطاع النفطي في ليبيا اختلفت عن نظيرتها في بقية الدول النفطية؛ وذلك لأن هيكل الصناعة النفطية الليبية كان ناتجاً عن التأمين الجزئي للشركات النفطية الأجنبية، وبالتالي فهو نظام مجزأ لعدة شركات مشغلة ومنتجة، ترفض الانضمام في هيكل صناعي موحد؛ بهدف التحكم في التكاليف. فهو نظام غير فعال، وذو تكاليف مرتفعة، ولا يتوافق مع المنطق الاقتصادي السليم. وهو نتاج لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية؛ أما الدول الأخرى المنتجة للنفط، مثل: الجزائر والعراق والسعودية فقد استطاعت بفضل التأمين الكامل لصناعاتها النفطية أن تحقق فعالية أكبر وبتكاليف أقل، سواءً لصناعاتها الاستخراجية أو التصنيعية.

5. مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة عن الطاقة النفطية:

يعتبر اكتشاف مصادر بديلة عن الطاقة النفطية من المخاطر البارزة لاعتماد الاقتصادات النفطية، ومنها الاقتصاد الليبي على إيراداتها من الصادرات النفطية في بناء هياكلها الاقتصادية، وتمويل مشروعاتها التنموية؛ ولقد كان لقرارات منظمة أوبك في كثير من الأحيان أكبر الأثر في رفع أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بأزمة الطاقة في الدول الصناعية المتقدمة والمستوردة للنفط؛ حيث أثر ذلك في أسواق المركبات وبدائلها، وعلى استهلاك الطاقة وتكاليف المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات المعتمدة على النفط كوقود، وهذا كله أدى في النهاية بالدول المستوردة إلى الاجتهاد في سبيل البحث عن مصادر الطاقة البديلة، مثل: الطاقة الشمسية، وزيادة إحلال الغاز والفحم والمصادر النووية؛ وبالتالي فإن رد فعل الدول الغربية المستوردة للنفط هذا يقتضي من الدول النامية النفطية، ومعها الاقتصاد الوطني، ضرورة البحث الجاد والسريع عن مصادر دخل بديلة عن دخل النفط.

6. مخاطر العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

"يعرف الميزان التجاري: بأنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة، والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى، في فترة معينة اصطلاح على أن تكون سنة ميلادية؛ وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال (ميزان المدفوعات)"، ويمثل الفائض في الميزان التجاري لاقتصاد ما حالة قوة؛ أما العجز فيممثل حالة ضعف للاقتصاد؛ حيث يؤثر الفائض في هذا الميزان بالإيجاب، وهو يعني وجود طاقة إنتاجية فائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التنافسية للسلع المصدرة، ويعني ذلك بدوره كفاءة الإنتاج، من حيث: التكلفة، والجودة، وإرضاء ذوق المستهلك في الأسواق الخارجية، كما يعني هذا الفائض دخول العملة الأجنبية التي يضيفها الاقتصاد إلى احتياطيها؛ لضمان دفع فاتورة وارداته، وتسديد ديونه الخارجية، والمحافظة على قيمة عملته المحلية مقابل العملات الدولية، بالإضافة إلى زيادة تشغيل القوى العاملة من خلال التوسع في نشاط التصدير. ومن الناحية الأخرى يؤثر العجز في الميزان التجاري بالسلب على الاقتصاد، فهو يعني قصور الطاقات الإنتاجية،

وعجزها عن توفير الاحتياجات المختلفة؛ مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج، كما يشير العجز المستمر في هذا الميزان إلى استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية؛ مما يؤدي إلى الاستدانة وتراكم الديون، كما يعكس هذا العجز ذلك الضعف في قطاع الصناعة، ويؤكد على ضعف أداء السياسة النقدية والمالية، ويظهر ذلك بوضوح في الاقتصادات الريعية، أي: التي تعتمد على تصدير المواد الخام الأولية.

وبالنسبة للاقتصاد الليبي فهو من الاقتصادات النفطية (الريعية)، وله انكشاف واسع من خلال عوائد صادراته النفطية، الأمر الذي يجعل صادراته رهينة بوضع سوق النفط الدولية، كما اتسم ميزانه التجاري بتعاقب العجز والفائض طيلة العقود الماضية؛ إلا أن الفائض كان السمة الغالبة لعلاقات التبادل الليبية مع الخارج بسبب صادرات النفط، وإن حدث العجز، كما هو الحال في عقد الثمانينات؛ بسبب أزمة السوق النفطية العالمية آنذاك، أو في بعض سنوات عقد التسعينات؛ بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على ليبيا؛ إلا أن هذا العجز كان ذو قيم منخفضة ومحدودة مقارنة بقيم الفائض.

7. مخاطر ناجمة عن ظروف سياسية:

حيث إن هناك عدة عوامل تؤثر سلباً على الاقتصاد المعتمد في إيراداته على الريع النفطي، وهذه العوامل مثل: الحروب، والخلافات السياسية، والحصار، والمقاطعة من الاقتصادات الأخرى، كل ذلك يؤدي إلى تدهور بل وانهايار الاقتصاد مالم يكن لديه مصدر للإيرادات بديلاً عن النفط؛ وذلك كما حصل في ليبيا عند احتدام الصراع في عام (2011)؛ حيث تراجع الاقتصاد الليبي وتضرر في جميع قطاعاته بسبب الحرب، وتدهور إنتاج النفط الذي كان يتجاوز (1.6) مليون برميل يومياً بعد خروج جميع شركات النفط الأجنبية العاملة في قطاع النفط الليبي؛ كما زادت نسبة التضخم وكادت تصل إلى (30%) في أكتوبر (2011)، وتدهور سعر الدينار الليبي؛ وذلك لأن الاقتصاد الليبي أساساً يعتمد على قطاع النفط الذي يشكل حوالي (80%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل في نفس الوقت حوالي (97%) من الصادرات. ولم يتجاوز الاقتصاد أزمته هذه في عام (2012) بعد انتهاء الحرب إلا برجوع أغلب شركات النفط الأجنبية للعمل، وبأقصى طاقاتها الإنتاجية، مثل: (توتال الفرنسية)، (إيني الإيطالية)، (رييسول الإسبانية)، (وايتيرشال الألمانية)، (أوكسيدنتال الأمريكية)، والتي أمنت نفسها بنفسها آنذاك، ورجوع تلك الشركات أصبح الأداء الاقتصادي في ليبيا إيجابياً؛ حيث تمت استعادة الإنتاج النفطي إلى أكثر من (1.4) مليون برميل يومياً، واستقرت نسبة التضخم عند (15%)، وتمت معالجة سعر صرف الدينار. نفهم مما سبق أن الاقتصاد الليبي مازال يتعرض للهزات الحادة ما لم يعمل على دعم النشاطات المنتجة، والتي تعمل على تحقيق التنويع القطاعي، والتخلص من التبعية المتزايدة لقطاع النفط المرهون بتقلبات الأسعار العالمية؛ كما يجب تشجيع الاستثمارات الخاصة، من خلال قطاع الأعمال، وصولاً إلى نقل الاقتصاد من مرحلة التنمية الريعية إلى مراحل متطورة تعتمد على الإنتاج والمنافسة.

8. مخاطر ناجمة عن الأزمات المالية العالمية:

تعتمد الدول الأعضاء في (أوبك) اعتماداً كبيراً على العائدات النفطية التي تراوحت حصتها بين ربع وخمس الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2000)، غير أن هذه الحصاة ارتفعت وبشكل واضح فأصبحت تشكل أكثر من نصف (53.7%) الناتج المحلي الإجمالي في عام (2008)، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (31.6%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2009)؛ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، ولكنها عاودت الارتفاع في عام (2010) لتصل إلى (38.3%)، ومن ناحية أخرى تجاوزت الصادرات النفطية أكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية الإجمالية في هذه الدول خلال الفترة (2005-2010)، فبلغت (55.7%) في عام (2010)؛ وقد سجلت الصادرات السلعية لهذه الدول أعلى قيمة لها في عام (2008)، وهي (976.6) مليون دولار

ولكنها انخفضت إلى (673.1) مليون دولار عام (2009)؛ بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم عادت وارتفعت مرة أخرى في عام (2010) لتصل إلى (825.1) مليون دولار؛ وذلك يرجع أساساً إلى التقلبات في قيمة الصادرات النفطية وعدم استقرارها. ومما سبق يمكن أن نفهم أن تأثير الأزمة كان واضحاً على قطاع النفط، وهذا يشكل خطراً على الدول النفطية، وخاصةً ليبيا، والجزائر، وأنغولا، ونيجيريا؛ لأن هذه الدول كان لها توظيفات مالية ضخمة بهامش ربح قليل من مؤسسات مالية غربية ومنها مؤسسات أمريكية، وهذه هي حال العديد من الدول النامية والمرتبطة بشكل كبير باقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والتي تعاني بدورها من مشكلة البطالة والتضخم. فانخفاض أسعار النفط في عام (2009)؛ بسبب الأزمة - زاد من مشكلة التضخم، وأثر سلباً على الميزانيات العامة لتلك الدول النفطية، وتراجعت معدلات النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، والتي كان قطاع النفط هو المحرك الأساسي لها؛ وهذا أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي انخفاض الأسعار، وعمل على التقليل من برامج الاستثمار لاستكشاف مواد نفطية جديدة أو تطوير المواد الحالية.

9. مخاطر العجز في الميزانية العامة:

من المعروف أن العائدات النفطية تشكل المكون الأساسي لإيرادات الميزانية العامة في الدول النفطية؛ ولقد وفرت تلك العائدات حوالي أربعة أخماس الإيرادات العامة في الميزانيات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2004-2008)، غير أن العائدات النفطية تراجعت في عام (2009) لتشكّل (68.1%) من الإيرادات العامة؛ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت بدورها إلى انخفاض أسعار النفط العالمية من (94.4) دولار للبرميل في عام (2008) إلى (61) دولار للبرميل في عام (2009). أما بالنسبة للاقتصاد الليبي فشأنه شأن الاقتصادات النفطية الأخرى، فقد عانى من مشكلة انخفاض العوائد النفطية ابتداءً من النصف الثاني من عقد الثمانينات وخلال عقد التسعينات برمته، والذي عززه الحصار الاقتصادي؛ لذلك تم اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز؛ الأمر الذي أدى إلى تراكم رصيد الدين العام، وهو دين للجهاز المصرفي وقد ازداد من (7779) مليون دينار في عام (1995) إلى (12.8439) مليون دينار عام (2001)؛ وبالتالي فإن ذلك يمثل مشكلة حقيقة بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بد من سياسة كلية تعالج مسألة الدين العام هذه خاصة وأن الإنفاق الاستثماري العام كان ولا يزال الملاذ الوحيد لتجاوز هذه المشكلة، أي: عند حصول العجز في الميزانية العامة؛ حيث سجل متوسط معدل الاستثمار / الدخل بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1995-2000) حوالي (12.5%)، وهو معدل متواضع يشير إلى انخفاض كفاءة الاستثمار بالرغم من سلامة مؤشر التغطية الإيرادية وهو ما يؤثر سلباً في عملية تنويع الاقتصاد الوطني المنشودة، ومن هنا نفهم خطورة الاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية كعنصر رئيسي مكون للميزانية العامة؛ وذلك لأن آثار تغير الأسعار في السوق النفطية وانعكاساتها على الصادرات تصعب السيطرة عليها والتحكم فيها نظراً لخضوعها لضوابط وقيود عالمية.

10. مخاطر الحروب والأزمات السياسية:

وذلك كما حصل في ليبيا عند احتدام الصراع في (2011)؛ حيث تراجع الاقتصاد الليبي وتضرر في جميع قطاعاته بسبب الحرب، وتدهور إنتاج النفط الذي كان يتجاوز (1.6) مليون برميل يومياً، بعد خروج جميع شركات النفط الأجنبية العاملة في قطاع النفط الليبي؛ كما زادت نسبة التضخم وكادت تصل إلى (30%) في أكتوبر (2011)، وتدهور سعر صرف الدينار الليبي؛ وذلك لأن الاقتصاد الليبي أساساً يعتمد على قطاع النفط الذي يشكل حوالي (80%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل في نفس الوقت حوالي (97%) من الصادرات. ولم يتجاوز الاقتصاد أزمته هذه في عام (2012) بعد انتهاء الحرب إلا برجوع أغلب شركات النفط الأجنبية للعمل

وبأقصى طاقاتها الإنتاجية، مثل: (توتال الفرنسية)، (إيني الإيطالية)، (رييسول الإسبانية)، (وايتريشال الألمانية)، (أوكسيدنتال الأمريكية)، والتي أمنت نفسها بنفسها آنذاك، وبرجوع تلك الشركات أصبح الأداء الاقتصادي في ليبيا إيجابياً؛ حيث تمت استعادة الإنتاج النفطي إلى أكثر من (1.4) مليون برميل يومياً، واستقرت نسبة التضخم عند (15%)، وتمت معالجة سعر صرف الدينار.

وأخيراً يمكن القول بأن هذه التداعيات والأخطار على اقتصادات الدول النفطية تحتم عليها تنويع هياكلها الاقتصادية بدلا من الاعتماد المطلق على قطاع النفط، والذي يكون مرهوناً وباستمرار للظروف العالمية والخارجة عن سيطرة الاقتصادات المحلية، ولعل الاقتصاد الليبي وهو محل الدراسة يمتلك إمكانات ضخمة لتطوير قطاعاته المختلفة، مثل: قطاع السياحة.

ثانياً: تحليل هيكل الصادرات الليبية:

1. تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1980-2010)؛ حيث كادت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تصل إلى (100%) طيلة سنوات الدراسة، كما أن الصادرات النفطية سجلت أهمية نسبية مرتفعة بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة.
2. ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي؛ فعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الصادرات النفطية نجد أن الأولى منخفضة بوضوح طيلة سنوات فترة الدراسة (1980-2010)؛ حيث لم تتجاوز مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات (14.56) كحد أعلى وذلك عام (1994)؛ ولم تتجاوز نسبة مساهمتها (3.55) في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عام (2008).
3. يتضح من الجدول رقم (1) أيضاً أن قيمة الصادرات غير النفطية غير مستقرة، فقد بلغت حوالي (0.2) مليون دينار في عام (1987) كحد أدنى، وحوالي (1808.0) مليون دينار في عام (2010) كحد أعلى؛ وبمتوسط سنوي بلغ (486.39) مليون دينار.
4. نلاحظ أيضاً أن قيمة الصادرات النفطية بالرغم من أنها مرتفعة، فهي في نفس الوقت غير مستقرة وبلغت حوالي (12937.0) مليون دينار في عام (2002) كحد أدنى، وحوالي (18814.0) مليون دينار في عام (2003) كحد أعلى؛ بمتوسط سنوي قدره (15102.41) مليون دينار.

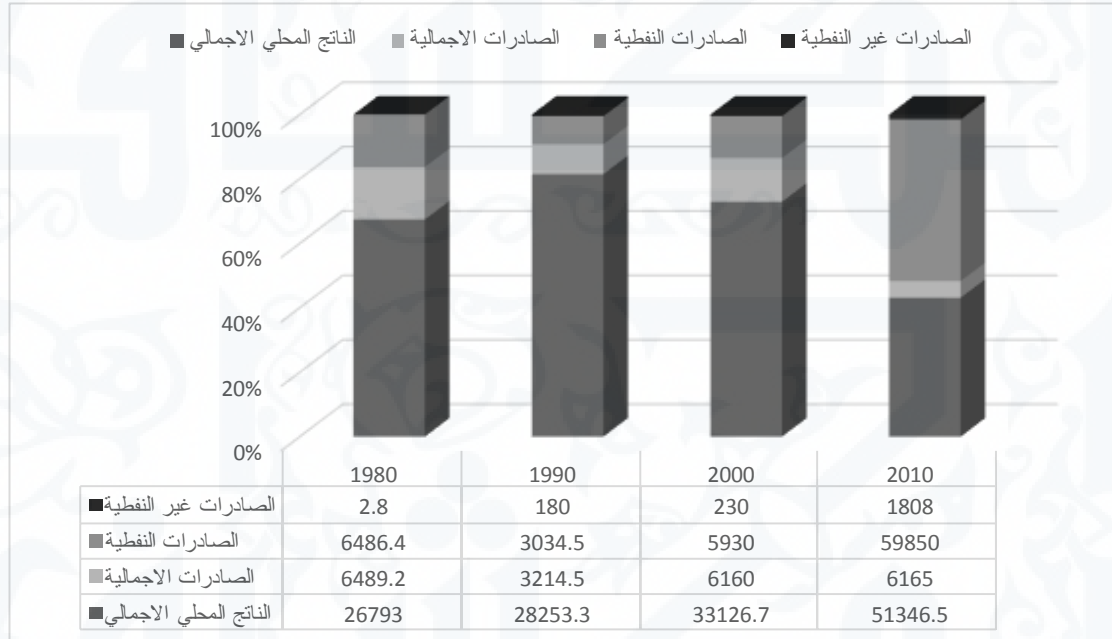
5. إن قيمة الصادرات الإجمالية خلال فترة الدراسة كانت أيضاً متذبذبة، ويفهم ذلك من خلال عدم استقرار نسبة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي؛ ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الصادرات النفطية بسبب التقلبات في السوق النفطية العالمية، عندما انخفضت نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (11.67%) في عام (1986)؛ وذلك بسبب الأزمة النفطية العالمية في منتصف الثمانينات؛ حيث يظهر بوضوح الانخفاض الكبير والسريع في أسعار النفط العالمية طيلة الفترة (1986-1999)؛ وهذه الفترة اتسمت بالكساد أيضاً، وبصفة خاصة في الاقتصاد الليبي؛ نظراً لفرض الحصار الاقتصادي عليه من قبل أمريكا والدول الغربية في عام (1992)، ولقد نتج عن هذا الحصار انخفاض الطلب العالمي على النفط الليبي، وبالتالي تدهور أسعاره؛ ناهيك عن ممارسة تلك الدول الصناعية الكبرى لسياسة ترشيد الطاقة طوال الفترة (1986-1989)؛ مما أدى في النهاية إلى تأجيل العديد من مشروعات التنمية المعتمدة في الخطة الخمسية (1981-1985) والسنوات اللاحقة لها؛ ولم ترجع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع حتى عام (2000) أي: بعد انفكاك الحصار الاقتصادي عن ليبيا، وبداية التحسن في أسعار النفط، بالإضافة إلى اتباع الدولة الليبية لمجموعة من سياسات الإصلاح والتي كان من أهمها توحيد سعر الصرف.

6. ابتداءً من عام (2000) نلاحظ زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت زيادة الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات، وكذلك لكل من الصادرات النفطية وغير النفطية في هذا الناتج؛ ونلاحظ أيضًا أنه بالرغم من زيادة الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذه النسبة كانت أقل منها بالنسبة للصادرات النفطية. وهذا يؤكد على أن النمو الاقتصادي في ليبيا يعتمد أساساً على إيرادات الصادرات النفطية، أي: أن قطاع النفط يعد القطاع القائد والمحفز لعملية النمو، وأن تلك الصادرات تعد ماكنة النمو.

الجدول رقم (1)⁽²⁰⁾. الأهمية النسبية للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2010)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDB "مليون دينار"	الصادرات الإجمالية TOt "مليون دينار"	الصادرات النفطية O _t "مليون دينار"	الصادرات غير النفطية O ₀ "مليون دينار"	نسبة O _t إلى %T _{ot}	نسبة O ₀ إلى %T _{ot}	نسبة TOt إلى GDB%	نسبة O _t إلى GDB	نسبة O ₀ إلى GDB
1980	26793.0	6489.2	6486.4	2.8	99.96	0.04	24.22	24.21	0.01
1981	23357.0	4361.1	4359.8	1.3	99.97	0.03	18.67	18.67	0.01
1982	24245.0	4056.2	4054.1	2.1	99.95	0.05	16.73	16.72	0.01
1983	23588.0	3655.7	3654.2	1.5	99.96	0.04	15.50	15.49	0.01
1984	22675.0	3264.8	3262.3	2.5	99.92	0.04	14.40	14.39	0.01
1985	20805.0	3645.6	3592.2	53.4	98.54	1.46	17.52	17.27	0.26
1986	20805.0	2431.3	2428.7	2.6	99.89	0.11	11.69	11.67	0.01
1987	18476.0	1663.8	1663.6	0.2	99.99	0.01	9.01	9.00	0.00
1988	19877.0	1615.5	1496.7	118.8	92.65	7.35	8.13	7.53	0.60
1989	21308.0	2179.2	1969.2	210.0	90.36	9.64	10.23	9.24	0.99
1990	28253.3	3214.5	3034.5	180.0	94.40	5.60	11.38	10.74	0.64
1991	32263.3	2919.7	2794.2	125.5	95.70	4.30	9.05	8.66	0.39
1992	31459.9	2890.3	2634.8	255.5	91.16	8.84	9.19	8.38	0.81
1993	30891.7	2618.9	2327.9	291.0	88.89	11.11	8.48	7.54	0.94
1994	31386.5	2681.9	2289.0	392.9	85.35	14.56	8.54	7.29	1.25
1995	31563.6	3103.5	2681.3	422.2	86.40	13.60	9.83	8.49	1.34
1996	32510.5	3478.8	3278.6	200.2	94.25	5.75	10.70	10.08	0.62
1997	32707.2	3777.5	3479.7	297.8	92.12	7.88	11.55	10.64	0.91
1998	32843.4	2449.1	2275.7	173.4	92.92	4.59	7.53	6.93	0.53
1999	32636.8	3347.1	3128.8	218.3	93.48	6.52	10.26	9.59	0.67
2000	33126.7	6160	5930.0	230.0	96.27	3.73	18.60	17.90	0.69
2001	33290.2	6720	6464.0	256.0	96.19	3.81	20.19	19.42	0.77
2002	33163.5	13290	12937.0	353.0	97.34	2.66	40.07	39.00	1.06
2003	37423.3	19567	18814.0	753.0	96.15	3.85	52.29	50.27	2.01
2004	39678.9	27982	26832.0	1150.0	95.89	4.11	70.52	67.62	2.90
2005	44087.2	42835	41655.0	1180.0	97.25	2.75	97.16	94.48	2.68
2006	46583.7	56125	54679.0	1446.0	97.42	2.58	120.48	117.38	3.10
2007	48897.9	61726	60253.0	1473.0	97.61	2.39	126.24	123.22	3.01
2008	50228.7	77027	75243.0	1784.0	97.68	2.32	153.35	149.80	3.55
2009	49854.3	46319	44626.0	1693.0	96.34	3.66	92.91	89.51	3.40
2010	51346.5	61658	59850.0	1808.0	97.07	2.93	120.08	116.56	3.52

²⁰ - مريم عيسى مهني، (الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي، محاولة لمقاربة نظرية وتطبيقية للفترة 1980-2010)، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، ص210.

الشكل رقم (1)⁽²¹⁾. مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1980-2010)

النتائج والتوصيات والمقترحات:

أولاً: النتائج:

1. أثبتت نتائج التحليل استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات السوق العالمية للنفط، وهو الأمر الذي يجعل تمويل برامج التنمية مرهوناً بمدى استقرار هذه السوق، خاصة في ضوء عدم وجود صادرات أخرى يمكن الاعتماد عليها؛ لتحقيق نوع من الاستقرار في العائدات.
2. إن التحليل السابق يؤكد أن النمو الاقتصادي المتأتي من الدخل الريعي متذبذب تبعاً لتذبذب أسعار النفط، وبعبارة أخرى: فإن هذه النتيجة توحى بانتقال تقلبات العوائد النفطية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما وأن الاقتصاد الليبي كان قد تعرض إلى أزمات قوية خاصة خلال فترة الحصار الاقتصادي خلال الفترة (1987-1996)، والذي فرضته عليه أمريكا والدول الغربية، والذي أثر سلباً على الاقتصاد الكلي، خاصة وأن الصادرات النفطية تعد أهم مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل حوالي (97%) من إجمالي الصادرات الليبية.
3. إن سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد الليبي أدت إلى جعله اقتصاداً هشاً؛ لذا تراجع وانهار بشكل كبير عند فرض الأمم المتحدة حصاراً عليه خلال (1987-1996)؛ وكذلك عند احتدام الصراع على التغيير والسلطة والنفط في عام (2011).
4. إن الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقابل الانخفاض الشديد في نسبة الصادرات غير النفطية إلى ذلك الناتج طوال فترة الدراسة- يشير إلى أن الصادرات النفطية أثرت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن التركيبة النسبية للصادرات (نفطية وغير نفطية) أثرت سلباً، وهذه النتيجة تؤكد أن عملية التحول التي حدثت في تركيبة الصادرات الليبية بدخول النفط أدت إلى انخفاض تأثير الصادرات غير النفطية بدلا من زيادتها. ويعني ذلك: أنه بالرغم من حصول تحول في تركيبة الصادرات الليبية بدخول النفط إلا أن

²¹- الشكل من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

صادرات القطاعات الأخرى قد تدهورت بصورة كبيرة جدًا، وهي بالتالي لم تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

5. بالرغم من زيادة الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا أن هذه النسبة كانت أقل منها بالنسبة للصادرات النفطية، وخاصةً في الفترة ما بعد عام (2000)؛ وهذا يؤكد على أن النمو الاقتصادي في ليبيا يعتمد أساساً على إيرادات الصادرات النفطية، أي: أن قطاع النفط يعد القطاع القائد والمحفز لعملية النمو، وأن تلك الصادرات تعد ماكنة النمو.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

1. ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات، وبالأخص الصادرات التي يتمتع فيها الاقتصاد الليبي بميزة نسبية، مثل: الصناعات القائمة على مدخلات قطاع النفط، وهي البتروكيماويات.
2. السعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية.
3. العمل على تطوير قطاع النفط نفسه، وتدريب العمالة المستخدمة فيه؛ لرفع مستوى الإنتاجية، وخلق قاعدة للتطور التكنولوجي المحلي المطلوب.
4. تنويع الهيكل الإنتاجي، من خلال خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل؛ بحيث ينخفض الاعتماد على القطاع النفطي، وكذلك فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى من تلك المجالات النفطية التي لا يتعدى العمل الإنتاجي بها مرحلة أو مرحلتين فقط، كما هو الحال في عمليات تكرير النفط وتنقيته من الشوائب.
5. لابد من الإدراك بأن ثروة الاقتصاد الليبي، والمتمثلة في امتلاكه لمورد ناضب (هو النفط)، لن تمكنه من تحقيق التنمية المستمرة والمستدامة، ما لم يطور في إمكاناته وقدراته في القطاعات غير النفطية.
6. ضرورة تبني سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية بدلاً من التركيز على تصدير النفط الخام في صورته الأولية، التي تنسم بعدم استقرار أسعارها في الأسواق الدولية، والعمل على توسيع القطاع الصناعي، والقطاعات الخدمية، والاهتمام في نفس الوقت بعنصري التدريب والتأهيل في هذه القطاعات.
7. العمل على رفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛ لتقليل الاعتماد على قطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الإجمالي.
8. التوسع في عقد الاتفاقيات وتوقيع العقود التصديرية طويلة الأجل بين ليبيا والعالم الخارجي؛ وصولاً إلى تحقيق الاستقرار والثبات في الدخل الناتج عن التصدير.
9. إن الاعتماد الكلي على صادرات النفط لن يحقق النمو الاقتصادي المستقر المطلوب، وبالتالي لابد من تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل إستراتيجية تساعد على التقليل من الاعتماد على النفط، وما يصاحبه من تقلبات في الأسعار، ومن هذه البدائل تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أهمها القطاع الصناعي.

المقترحات لدراسات مستقبلية:

في الدراسات المستقبلية يمكن استخدام أسلوب التحليل القياسي، ببناء نماذج قياسية لإيجاد العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الأسلوب النظري، والتحليل الوصفي.

كما يمكن إضافة متغيرات أخرى لهذه النماذج كأن تتم دراسة دور الاستثمارات في زيادة وتنويع الصادرات، والتي تساعد بدورها في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد؛ كما يمكن دراسة العلاقة بين الصادرات الصناعية والناتج المحلي غير النفطي؛ للوقوف على مدى قدرة القطاع الصناعي على النمو، وبالتالي نمو الصادرات الصناعية التي يمكن أن ينعكس أثرها بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل؛ ناهيك عن إمكانية دراسة العلاقة بين الصادرات

والإنفاق الحكومي، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وكذلك دراسة إمكانية تطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وزيادة مساهمتهما في الصادرات.

المراجع:

أولاً/ المراجع العربية:

1. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون رقم طبعة، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1975).
2. بدر الدين حسين جبر، "التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية خلال الفترة 1985-2010"، مجلة المصرفي، (الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي)، العدد الثاني والستون، ديسمبر 2011.
3. الصادق بوشناف، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية - حالة مجمع صيدال، (رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006، 2007).
4. عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - القطاع الزراعي - حالة التمور الجزائرية، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).
5. عبد السلام إسماعيل حويته، محمد علي شطا، ((تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977-2006)) J. Agric. Sci. Mansoura Univ 34 (11): 10333 – 10346
6. عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011، (مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1).
7. محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، بورسعيد، الإسكندرية، 1977.
8. مريم عيسى مهنى، (الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي، محاولة لمقاربة نظرية وتطبيقية للفترة 1980-2010)، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس.
9. مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، (مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت)، العدد الخمسون، السنة الخامسة، فبراير 2006.
10. مصطفى بن ساحة، ((أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1970-2009))، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر).
11. نبيل جعفر عبد الرضا، (دور الدولة في الاقتصاد العراقي)، (صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3718، 2012)، www.alhewar.org

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

1. Mhammad Usman, Saliha Ashfaq, Nabeela Mushtaq, "RelAtionship of Eexport and Economic Growth"; An Empirical Study of Pakistan, University of the Punjab, Lahore-Pakistan, Far East Journal of Psychology and Business, Vol. 6 No. 3 March 2012.
2. Peter Uzomba, Antony Imoisi, Richard Somiari, "The Empact of Macroecon Variables on NonOil Exports Performance in Nigeria, 1986-2010", Journal of Economics and Sustainable Development Vol.3, No.5, 2012.
3. wessam Abughalia , "Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade" International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences June 2012, Vol. 1, No. 3, www.hrmars.com